اطلع على عرض مرئي بشأن إطلاق المرحلة الأولى من "الرخصة الذكية"

مجلس الوزراء: الموافقة على مشروع مرسوم بقانون بشأن التمويل والسيولة

الاطلاع على مقترح تخفيض المعاشات الاستثنائية الصادرة بناء على أحكام المادة "80" من قانون التأمينات

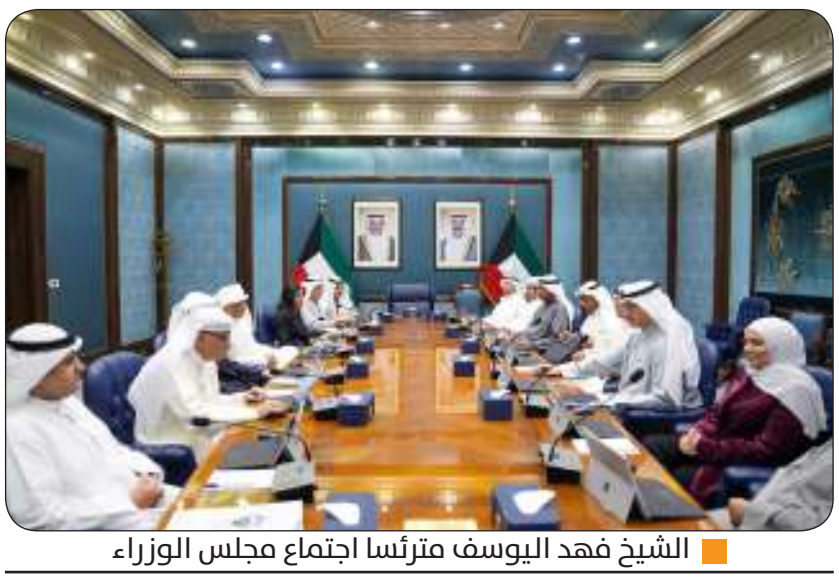
الشيخ فهد اليوسف مترئسا اجتماع مجلس الوزراء

جانب من الاجتماع

اعتماد محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية والمتضمن حالات فقدها وسحبها من بعض الأشخاص

عقد مجلس الوزراء اجتماعه الأسبوعي صباح الخميس 13 /3 /2025 في قصر بيان برئاسة رئيس مجلس الوزراء بالإنابة ووزير الداخلية الشيخ فهد اليوسف ، وبعد الاجتماع صرح نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء شريدة المعوشرجي بما يلي:

أحيط مجلس الوزراء في مستهل اجتماعه علماً بالزيارات التي قام بها حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد القائد الأعلى للقوات المسلحة وفي معيته سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد يومي الاثنين والثلاثاء الماضيين إلى كل من : وزارة الدفاع " جيوان " – الرئاسة العامة للحرس الوطني - مبنى الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح بوزارة الداخلية - ورئاسة قوة الإطفاء العام ، بمناسبة شهر رمضان المبارك ، حيث أكد صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد في كلماته السامية التي ألقاها خلال هذه الزيارات بفخره واعتزازه بالقوات المسلحة التي تعمل على حفظ استقلال واستقرار وأمن الوطن العزيز مجدداً سموه على دعمه المستمر لكل ما من شأنه تطوير قدرات القوات المسلحة لمواكبة التطور في مجال التسليح والتجهيز العسكري وفقا لأعلى المعايير التكنولوجية معبراً سموه حفظه الله ورعاه عن ثقته في قدرات منتسبي كل من "وزارة الدفاع - الرئاسة العامة للحرس الوطني - وزارة الداخلية -ورئاسة قوة الإطفاء العام" المخلصين الذين يحملون رسالة الدفاع عن الوطن وحمايته.

من جهة أخرى أشاد مجلس الوزراء بكلمة دولة الكويت التي ألقاها ممثل حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد سمو ولي العهد الشيخ صباح الخالد خلال القمة العربية غير العادية التي عقدت بالقاهرة يوم الثلاثاء الموافق 4 /3 /2025 والذي أكد فيها سموه أن هذه القمة تعقد في ظروف استثنائية ومنعطف تاريخي غير مسبوق تجاه قضية العرب الأولى وهي القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني الشقيق، مندداً سموه بقيام قوات الاحتلال الإسرائيلي منذ أكثر من خمسة عشر شهراً بقتل ما يقارب خمسين ألف فلسطيني غالبيتهم العظمى من النساء والأطفال وجرح أضعافهم وتدمير كامل للبنية التحتية لقطاع غزة ، مؤكداً سموه أن تحقيق وقف إطلاق النار وإتاحة المجال للحلول السياسية لإعادة تأهيل قطاع غزة ومنح الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعة للعيش في أرضه لن يتحقق بالحلول المجتزئة ، مستنكراً سموه ما يتم طرحه حول تهجير الشعب الفلسطيني كونه طرح غير عملي أو واقعي بل يصل إلى أن يكون جريمة تطهير عرقي في حق شعب أصيل له كل الحقوق التاريخية والقانونية التي تمكنه من العيش على أرضه دون مساومة أو تنازل ، داعياً سموه المجتمع الدولي وبخاصة مجلس الأمن تأدية مهمته الرئيسية بالحفاظ على الأمن والسلم الدوليين ووقف المنهجية العدوانية الإسرائيلية المستمرة على قطاع غزة والضفة الغربية ومنع أي محاولات لفرض واقع جديد عبر التهجير القسري والتوسع الاستيطاني ، مؤكداً سموه أنه تقع على عاتق القمة مسئولية صياغة موقف عربي موحد لمواجهة أي محاولات أو مخططات أو دعوات لتهجير الفلسطينيين وتصفية القضية الفلسطينية على حساب الدول العربية .

من جانب آخر أحيط مجلس الوزراء علماً بصدور مرسوم رقم "39" لسنة 2025 بقبول استقالة وزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتور محمود عبدالعزيز بوشهري يوم الاثنين الماضي.

وبهذا الصدد أعرب مجلس الوزراء عن خالص شكره وتقديره لوزير الكهرباء والماء والطاقة المتجددة السابق الدكتور محمود عبدالعزيز بو شهري على جهوده المخلصة التي بذلها أثناء توليه مهام مسئولياته ، متمنياً له موفور الصحة ودوام العافية .

من جهة أخرى قرر مجلس الوزراء تعطيل العمل في جميع الوزارات والجهات الحكومية والهيئات والمؤسسات العامة ثلاثة أيام باعتبارهم عطلة رسمية بمناسبة عيد الفطر السعيد في حال ثبوت أن أول أيام العيد هو يوم الأحد 30 /3 /2025 على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأربعاء 2 /4 /2025 .

كما قرر مجلس الوزراء أنه في حال ثبوت أن أول أيام عيد الفطر السعيد هو يوم الاثنين 31 /3 /2025 فتكون العطلة هي أيام الأحد 30 /3 /2025 " باعتباره المتمم لشهر رمضان للعام 1446 هـ " والاثنين 31 /3 /2025 والثلاثاء 1 /4 /2025 والأربعاء 2 /4 /2025 والخميس 3 /4 /2025 " باعتباره يوم راحة نظرا لوقوعه بين عطلتين " ، على أن يستأنف الدوام الرسمي يوم الأحد 6 /4 /2025 .

أما الأجهزة ذات طبيعة العمل الخاصة فستحدد عطلتها بمعرفة الجهات المختصة بشئونها بمراعاة المصلحة العامة .

من جانب آخر اطلع مجلس الوزراء على العرض المرئي المقدم من وزير التجارة والصناعة خليفة عبدالله العجيل العسكر بحضور وكيل وزارة التجارة والصناعة زياد عبدالله الناجم وعدد من مسئولي وزارة التجارة والصناعة، بشأن إطلاق المرحلة الأولى من مشروع الرخصة الذكية حيث يهدف المشروع إلى دمج جميع أنواع التراخيص التجارية ورخص الجهات الرقابية بشكل موحد مما يسهم في تبسيط الإجراءات وتسريع عملية الإصدار والتجديد ويعزز الشفافية في بيئة الأعمال ، ويعتمد المشروع على أحدث التقنيات الرقمية والربط الإلكتروني بين الجهات المعنية مما يتيح التحقق الفوري من صلاحية وصحة التراخيص واعتمادها إلكترونياً ، ويمكن هذا المشروع المستثمرين من إدارة جميع متطلبات الترخيص من خلال منصة موحدة وذلك تماشياً مع رؤية الكويت 2035 للتحول الرقمي وتسهيل بيئة الأعمال .

المشاري والجلال والسميط خلال الاجتماع

من جهته أعرب مجلس الوزراء عن بالغ شكره وعظيم تقديره للجهود المخلصة والعمل الدؤوب الذي بذله وزير التجارة والصناعة خليفة عبدالله العجيل العسكر ووكيل وزارة التجارة والصناعة زياد عبدالله الناجم وجميع القائمين على مشروع الرخصة الذكية ، متمنياً لهم التوفيق والنجاح لكي يرى هذا المشروع النور في القريب العاجل .

من جانب آخر عرضت وزيرة المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نوره سليمان الفصام على مجلس الوزراء مشروع مرسوم بقانون في شأن التمويل والسيولة ، وقرر مجلس الوزراء الموافقة عليه ورفعه إلى صاحب السمو أمير البلاد الشيخ مشعل الأحمد .

من جهة أخرى اطلع مجلس الوزراء على مقترح وزيرة المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نوره سليمان الفصام بتخفيض المعاشات الاستثنائية الصادرة بناءً على أحكام المادة "80" من قانون التأمينات الاجتماعية ، حيث جاء هذا المقترح في ضوء المراجعة الشاملة لمواطن الهدر بالميزانية وترشيد الإنفاق وتطبيقاً لقواعد العدالة بين الخاضعين لنظام التأمينات الاجتماعية لاسيما المادة "80" والتي أجازت لمجلس الوزراء منح معاشات ومكافآت بشكل استثنائي مما أخل بمبدأ العدالة والمساواة بين الوظائف المتماثلة ، وقرر مجلس الوزراء تكليف معالي وزير المالية ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار نوره سليمان الفصام بالتنسيق مع ديوان الخدمة المدنية والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية والمضي قدماً في اتخاذ الإجراءات لتنفيذ هذا المقترح .

من جهة أخرى استعرض مجلس الوزراء عدداً من المواضيع المدرجة على جدول الأعمال وقرر الموافقة عليها ، كما قرر إحالة عدد منها إلى اللجان الوزارية المختصة لدراستها وإعداد تقارير بشأنها لاستكمال الإجراءات الخاصة لإنجازها .

واعتمد مجلس الوزراء محضر اللجنة العليا لتحقيق الجنسية الكويتية والمتضمن حالات فقد وسحب الجنسية الكويتية من بعض الأشخاص ، وذلك وفقاً لأحكام المرسوم بالقانون رقم "15" لسنة 1959 بشأن الجنسية الكويتية وتعديلاته.

بحثت مع مسؤولة أممية سبل تعزيز التعاون بمجال تمكينها

الحويلة: المرأة الكويتية حققت نقلة نوعية بمختلف المجالات وساهمت في ازدهار الوطن

الحويلة بحثت مع مسؤولة أممية سبل تعزيز التعاون بمجال تمكين المرأة

جانب من الاجتماع

نيويورك – "كونا": أكدت وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة الجمعة أن المرأة الكويتية حققت في السنوات الأخيرة نقلة نوعية في مختلف المجالات وهو ما انعكس إيجابا على المجتمع وساهم في ازدهار الوطن.

جاء ذلك في تصريح خاص أدلت به الحويلة لـ "كونا" على هامش مشاركتها في أعمال الدورة الـ69 للجنة وضع المرأة بالأمم المتحدة حيث جددت الوزير تأكيدها أهمية تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجتمع اللذين يعدان من أهم العوامل التي تساهم في تحقيق التنمية الشاملة في البلاد.

وقالت الحويلة إن تمكين المرأة ساهم في تعزيز التنوع في سوق العمل في الكويت إذ تم توفير العديد من الفرص للنساء للانخراط في مجالات العمل المختلفة سواء في القطاع العام أو الخاص وذلك بفضل قوانين وسياسات البلاد التي تشجع على مشاركتها الفاعلة بشتى المجالات ما يؤدي إلى تحسين الأداء الاقتصادي والزيادة في الإنتاجية الوطنية.

وأضافت أن المرأة تعتبر ركيزة أساسية في الأسرة الكويتية ومع تمكينها تستطيع المرأة أن تقدم نموذجا إيجابيا في التعامل مع التحديات الأسرية والاجتماعية.

وأوضحت وزير الشؤون أن تمكين المرأة يعزز من دورها في اتخاذ القرارات السياسية مستشهدة بالمشاركة النسائية في العديد من المناصب التي ساهمت في إحداث تغيير إيجابي في مؤسسات الدولة وأظهرت تنوعا وعززت من تمثيل المرأة من مختلف شرائح المجتمع.

وشددت الحويلة في ختام تصريحها على ضرورة تمكين المرأة في المجتمع الكويتي ما يمثل التزاما حقيقيا بمبادئ العدالة والمساواة بين الجنسين قائلة إنه من خلال تفعيل التشريعات التي تدعم حقوق المرأة يتم توفير بيئة عادلة تسهم في القضاء على التمييز وتوفير الفرص المتساوية لجميع أفراد المجتمع بغض النظر عن جنسهم.

على صعيد متصل بحثت وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة مع المدير التنفيذي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة سيما بحوث سبل تعزيز التعاون في مجال تمكين المرأة.

وأشادت الوزيرة الحويلة خلال اللقاء الذي عقد مع المسؤولة الأممية مساء أمس الخميس على هامش أعمال الدورة الـ69 للجنة وضع المرأة بالعلاقات الثنائية المتينة التي تجمع بين دولة الكويت والأمم المتحدة.

وأكدت الحويلة سعي دولة الكويت الى تحقيق المساواة بين الجنسين كما سلطت الضوء على الإنجازات الوطنية في مجال المرأة بما في ذلك حصولها على مراتب متقدمة في تقارير دولية علاوة على إنشاء البلاد للجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم "1325".

من جانبها أعربت بحوث عن تطلعها إلى تعزيز التعاون مع دولة الكويت حيث تم الاتفاق على إقامة شراكة وبرامج تدريبية داعمة للمرأة بعدة مجالات.

وأشادت المسؤولة الأممية بدور دولة الكويت في لجنة وضع المرأة فضلا عن سعيها للوصول إلى توافق الآراء بشأن وثيقة الإعلان السياسي الصادرة على إثر الدورة الـ69 للجنة.

في ذات السياق أكدت وزيرة الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة الدكتورة أمثال الحويلة اليوم الخميس حرص دولة الكويت حكومة وشعبا على تمكين المرأة وتعزيز دورها في المجالات كافة تحقيقا للمساواة وانطلاقا من رؤية "كويت جديدة 2035" التنموية.

جاء ذلك خلال بيان باسم دولة الكويت ألقته الوزير الحويلة أمام الدورة الـ69 للجنة وضع المرأة في الأمم المتحدة التي تعقد في نيويورك تحت عنوان "مراجعة وتقييم تنفيذ إعلان ومنهاج عمل بيجين في الذكرى السنوية الثلاثين" بحضور عدد كبير من القادة والوزراء والمختصين من مختلف دول العالم.

وقالت الوزير الحويلة إن دولة الكويت تؤمن بمبادئ العدالة والمساواة وحرية التعبير التي أقرها دستور البلاد منذ عام 1962 وتتوافق مع المبادئ الدولية التي تنادي بها الأمم المتحدة وخاصة لجنة وضع المرأة.

وأكدت في هذا الصدد أن دولة الكويت اتخذت خطوات عملية وجادة لتمكين النساء والفتيات وتعزيز مشاركتهن في التنمية المستدامة.

وأشارت إلى أن البلاد أطلقت مبادرات مهمة منها تأسيس اللجنة الوطنية لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم "1325" المعني بالمرأة والسلام والأمن عام 2023 والتي تهدف إلى تعزيز دور المرأة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين.

وتابعت الوزير الحويلة "كما تم إطلاق لجنة المرأة والأعمال بالمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية التي دشنت في مايو 2024 منصة "قياديات كويتيات للتغيير" لتسهيل اختيار الكفاءات النسائية للمناصب القيادية بالدولة".

ولفتت إلى أن المرأة الكويتية حققت إنجازات ومكاسب بارزة على الأصعدة كافة حيث بلغت نسبة مشاركتها في القطاع الخاص 48 في المئة وارتفعت نسبة مشاركتها في القطاع الحكومي إلى نحو 60 في المئة.

وأضافت أن المرأة الكويتية تزايد تعيينها في مناصب قيادية بارزة في قطاعات الاقتصاد وريادة الأعمال والعلوم والتكنولوجيا والمصارف والرياضة كما أنها تبوأت مناصب وزارية ودبلوماسية وقضائية وأمنية مهمة.

وأشارت إلى أن دولة الكويت تعكف حاليا على مراجعة وتعديل تشريعاتها لضمان خلق بيئة قانونية شاملة وعادلة للمرأة تعزز حقوقها في العمل والتعليم والحماية الاجتماعية وتوفر لها فرصا متساوية في المشاركة السياسية والاقتصادية وفقا للمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية.

وأضافت الحويلة أن البلاد تعمل أيضا على تشجيع المجتمع المدني وتعزيز دوره في دعم قضايا المرأة وإشراكه في اتخاذ القرارات بالشراكة مع القطاعين الحكومي والأهلي لتحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية المرجوة.

وفي مجال الحماية من العنف الأسري أوضحت الوزير الحويلة أنه تم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الحماية من العنف الأسري عام 2023 الذي يتضمن إجراءات لحماية الضحايا وتأمين أوضاعهم الاجتماعية والمادية ومنها إبعاد المعتدين ومنعهم من الاتصال بالضحايا وإنشاء صندوق خاص لتقديم الرعاية والدعم اللازم لهم.

وأكدت الوزير الحويلة أن الكويت عززت حقوق المرأة في عدد من الجوانب منها تعديل قوانين الإسكان وحق التملك وإلغاء التمييز في بعض الوظائف بين الجنسين وإقرار تشريعات تحظر أشكال التحرش كافة في بيئة العمل.

واختتمت وزير الشؤون الاجتماعية وشؤون الأسرة والطفولة البيان بالتأكيد على التزام دولة الكويت بمواصلة العمل من أجل تمكين المرأة وتقليص الفجوة بين الجنسين ودفع عجلة التنمية الشاملة والمستدامة ومد جسور التعاون الدولي تحقيقا للتقدم والازدهار المنشود.